مجلة النص | المجلد 09 / العـدد: 01 (2022)، ص 49-61

مقاربة سوسيولوجية لاضطراب التوحد في بعدها الاجتماعي والثقافي

The sociological approach to autism disorder in its social and cultural dimension

بوترعة صالح نابي

جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ، bouteraa22nabi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/12/25 تاريخ القبول: 202/02/01 تاريخ النشر : 2022/03/04

ملخص:

إنّ مداخلتنا حول اضطراب التوحد حاولت أن تضع ورقة تشخيصية لحقائق سوسيونفسية مشوهة وواقع بائس لمفهوم اضطراب التوحد داخل الأسر الجزائرية التي لا زالت لم تحدّد لنفسها صورة واضحة المعالم حول هذا الاضطراب في صورة ضبابية تجعلها تتعامل مع مرض أبنائها ما بين الحقيقة العلمية والشائع، خصوصا ونحن نعلم تأثير الترّسبات السوسيولوجية لثقافة المجتمع الجزائري المرتبطة بالعُرف، الدّين، الطقوس والتقاليد من جهة، ومن جهة أخرى فقد حاولنا أن نلفت انتباه جمهور الباحثين حول التواطؤ الواضح من طرف الدولة والمؤسسات المعنية مع الأسر في استمرار التعتيم على واقع هذا الاضطراب بشكل أخذ صورة صفقة تبادلية بين هاذين الطرفين تضمن تغطية العجز المؤسساتي لاحتواء هذا الاضطراب من جهة، ومن جهة أخرى تواسي قهرا أسريا تعانيه أسر الأطفال التوحديين، الخاسر فيها الوحيد هو الطفل التوحدي.

كلمات مفتاحية: الطفل التوحدي، الأسرة الجزائرية، الحقيقة والشائع، القبول والاقتناع.

Abstract:

Our intervention on autism disorder attempted to put a diagnostic paper on the distorted psychological facts and the miserable reality of the concept of autism disorder within Algerian families who still have not established for themselves a clear picture about this disorder in a blurry picture that makes them deal with their children's disease between scientific and common truth, In particular, we know the impact of the sociological deposits of the culture of Algerian society associated with customs, religion, rituals and traditions on the one hand.on the other hand, we have tried to draw the attention of the audience of researchers to the apparent complicity of the state and the institutions concerned with families in continuing to obscure the reality of this disorder in the form of a reciprocal deal between these two parties that guarantees to cover the institutional deficit to

contain this disorder, on the one hand, and on the other hand consolates the family oppression suffered by the families of autistic children, the only loser of which is the autistic child.

Keywords: autistic child, Algerian family, truth and common, acceptance and conviction.

1. مقدمة:

إلى غاية كتابة هاته الأسطر، لا زال الاعتقاد سائداً في ميدان العلوم الاجتماعية ولدى جلّ الباحثين في الحقول الاجتماعية أنّ مقياس تقدم الشعوب والدول والمجتمعات؛ إنّما يُقاس بمؤشرات نهضة منظومتها التعليمية والصحية، لما هاذين المؤشرين من أهمية قصوى بالنهوض بالتنمية البشرية للأفراد والمجتمعات، لا سيما ما تعلق بتنمية وتطوير النشأ باعتباره اللبنة الأساسية والنواة الأولى التي تستثمر من أجلها الدول والحكومات المعاهد والجامعات وتحاول دوريا أن تطوّر المناهج والمنظومات التربوية فقط من أجل إعداد فرد سوي اجتماعي بطبعه قادر على الاندماج ومهيئ لاستلام مهامه وأدواره الاجتماعية مستقبلا.

وفي هذا الشأن لا يتعلق الأمر هنا بالتعليم والصحة للأفراد بمفهوميها التقليدين، إنّما حاولت الدول أن ترفع حاجز أهدافها مسايِرة للمرحلة لما استجدّ من ظواهر اكتسحت النظامين التربوي والصحي تبعا لمستجدات الحداثة في صورة الظواهر النفسية والاجتماعية والأمراض الباثولوجية، ولعلّ المتتبع للشأن التربوي والصحي في الآونة الأخيرة سيلاحظ بما لا يدع مجالا للشكك طُفو انشغالات ونقاشات حادة إلى السطح، تحاول فهم، تفسير، تشخيص ومعالجة أمراض واضطرابات مست النشأ والأطفال بدرجة أخص لاسيما إذا تعلق الأمر باضطراب فَرضَ نفسه على الساحة التربوية والصحية والمجتمع عموما في صورة اضطراب طيف التوحد الذي لا زال يؤرق أسر وأولياء الأطفال التوحديين بالدرجة الأولى وتأثيره على المجتمع، والمدرسة بالدرجة الثانية.

وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة أنّ اضطراب التوحد ليس بالأمر المستجد تبعا لاهتمام الطب النفسي بهذا الاضطراب منذ أربعينات القرن العشرين على غرار ليو كانر "LEO

KANNER" المختص بالطب النفسي، والذي يعتبر أوّل عالم اهتم بدراسة مظاهر التوحد عند الأطفال وأطلق عليه التوحد الطفولي المبكر Early Inftile Autism وذلك عام 1943[1]، إلاّ أنّ قلة تكرار ومشاعية هذا الاضطراب لدى عموم الأطفال آنذاك، جعل الانطباع سائدا أنّ التوحد إعاقة كغيرها من الإعاقات الحركية والذهنية، وجعلها توضع ضمن الحالات المحصورة أو الشاذة، التي إذا حدث وتم الاهتمام بها لا يعدو أن يكون علاجا طبياً محضا يتعامل معها كحالات معزولة، إلاّ أنّ تنامي وتيرة النمو الديموغرافي التي أحدثته الدينامكيات التصنيعية وحركات التمدن، أدّى إلى فرض هذا الاضطراب لنفسه كواقع لا يجب التغاضي عنه من طرف الأسرة، المدرسة أو من جهة المختصين النفسيين والاجتماعيين الذين لم يجدوا بدًّا من الالتفات له والاعتراف به أوّلا كموجود وكحقيقة وجب الاعتراف بها ومن ثمة تشخيصها ومعالجتها والتعامل معها بطرق، تقنيات وأساليب تجعلها أكثر فهما وأكثر وضوحا، وأكثر قابلية من طرف أسر الأطفال التوحديين وهذا ما من شانه العمل على إدماج هاته الفئة ضمن المجتمع ومؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي قد يجعل الأسر في أريحية لأنّها بكل بساطة ستقف على قبول ورضى من طرف المجتمع على أبنائها، وبالتالي سيكون تحصيلا حاصلا أنها ستقبل بدورها التعايش مع هذا الاضطراب دون خجلٍ أو إنقاص من كرامتها.

وبالعودة إلى مجتمعاتنا العربية التي هي الأخرى تشهد تناميا واضحا لنسب الأطفال المصابين باضطراب التوحد، على غرار ما عرفته المجتمعات الغربية، إلا أنها على خلاف هاته الأخيرة تعتبر حديثة العهد بمعرفة هذا الإضطراب، لأنّها لازالت لم تحدد صورة واضحة المعالم عن هذا الوافد الجديد خصوصا ونحن نعلم جيّدا الخصوصية الثقافية العربية وتمثلاتها عن ماهية المرض والترسبات السوسيولوجية للعُرف، التقاليد والدين التي لازالت حاضرة في أبها صوّرها في تعاملها اليومي مع المرض.

وفي هذا الشأن فإنّ المجتمع الجزائري لم يخرج عن القاعدة في اكتساح هذا الإضطراب لأطفال الأسر الجزائرية ولم يصنع الاستثناء في تواصل القصور والفهم غير الملم لحقيقة هذا الإضطراب سواءً تعلق الأمر بأسر الأطفال التوحديين أو من طرف الهيئات والمؤسسات المعنية بعناية ومعالجة هذا الاضطراب رغم الإهتمام المتزايد لأسر التوحديين بهذا الاضطراب نسبيا ومحاولة رعايتهم والاهتمام بهم من خلال دمجهم في المؤسسات المختصة، إلاّ أنّنا كمختصين في الحقل السوسيولوجي من خلال الملاحظة والاستقراء اليومي للسلوكات والأفعال التي تطبع واقع هذا الإضطراب ضمن الأسرة والمجتمع، يجعلنا نستشعر غموض وإبهام شديدين في التعامل الأسري والمجتمعي مع هذا الإضطراب، فمن جهة نقف على اهتمام وحرص مُنقطعي النظير من طرف أولياء الأطفال التوحديين على الرعاية والاعتناء بأبنائهم، إلاّ أن الملاحظ أن هذه الرعاية والحرص لازالت تظهر في صورة عاطفية وكأنّها تخفي ورائها الكثير من الخفايا تبعاً لما شهدناه من مجموعة من مشاعر الحيرة، الامتعاض، الخجل، الشفقة وصعوبة التقبل، وهو الأمر الذي يؤكد أن هذا التعامل لدى الأسر مع الإضطراب يظهر بكثير من الحلقات المفقودة.

وفي هذا التوجه تشكلت لدينا مجموعة من التساؤلات التي تحاول فتح مجالا بحثياً يقترب من هذا الواقع:

- إلى أيّ مدى هناك قبول من طرف أسر الأطفال التوحديين لواقع أبنائها وتقبل ورضى عن حقيقية مرضهم؟

- أين وصل فهم الأسر الجزائرية التي لديها طفل توحدي للاضطراب التوحد؟ وهل تملك حقا مفهوما واضحا وصحيحا عن هذا الإضطراب غير الفهم الشائع للطفل المعاق والغير السوي؟.

– هل حقا يمكن اعتبار رعاية واهتمام الأسر بطفلهم التوحدي هي رعاية تتّم عن حق شرعي للتوحدي المراد منه دمجه اجتماعيا أم أنها لا تعدو أن تكون رعاية في صورة هبة تتم عن شفقة وعاطفة أسرية مضمونها دموي محض؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، حاولنا أن نتناول ثلاث عناصر رأينا فيها الأقرب في تحليل وتفكيك الكلمات المفتاحية التي تناولناها في هذا المقال وهي:

- التوحد داخل الأسرة الجزائرية ما بين القبول والإقناع.
- مفهوم اضطراب التوحد لدى الأسرة الجزائرية ما بين الحقيقة والشائع.
- موضوع طيف التوحد أي معالجة لأي اضطراب ما بين الحق الشرعي والهبة الاجتماعية.

– **المنهج:** انطلاقا من ماهية بحثنا الذي يتمحور حول مسألة المقاربة السوسيولوجية لاضطراب التوحد في بعدها الاجتماعي والثقافي، فإن المنهج الأقرب إلى هذا الموضوع هو **المنهج الوصفي** الذي يتبناه إيميل دور كايم، فإنه يركز على الظروف الاجتماعية الخارجية كمصدر للدافع والفكر والسلوك، فاهتمام هذا البحث الذي نتناول فيه اضطراب التوحد كأسبقية المجتمع عليه، أي المجتمع سابق عن هذا الاضطراب، حيث لدى المجتمع مجموعة من الميكانيزمات القهرية تضبط سلوك الأفراد داخله، بمعنى أنّ موضوع اضطراب التوحد يمكن أن يتأثر بالبنية الثقافية والاجتماعية سواءً نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، إذ لا يمكن فصله عن المعطى الاجتماعي، بمعنى هو الأصل في الوجود وهو المسؤول عن اشتغال هذا الاضطراب.

2. التوحد داخل الأسرة الجزائرية ما بين القبول والإقناع

لقد حاولنا الاقتراب من هذا العنصر من خلال تناوله من زاوية رؤية تمثلت في المقاربة البنيوية الوظيفية لإميل دور كايم لِما لها من قدرة على فهم هذا العنصر داخل بنيته الاجتماعية وعناصره الثقافية، وكيفية تموقعه واشتغاله في محيطه الاجتماعي.

وانطلاقا من مسألة البنية التي لديها مجموعة من العناصر تشتغل عضويا من أجل أداء وظيفة معينة أو إنتاج واقع من الممارسات التي تصبح مع مرور الوقت قيم ومعايير يشتغل عليها أيّ فرد داخل هذه البنية بمعنى تصبح سلطة قهرية يستجيب لها جميع أفراد المجتمع.

ولما نحاول جذب واستئصال مسألة طيف التوحد من بيئته النفسية والأبحاث النفسية إلى فضاء السوسيولوجيا ووضعه في قالب البنيوية الوظيفية نلاحظ ونستشعر أنّ هذا الطيف أو الاضطراب يعدّ من أهم العناصر التي لا بدّ من دراستها في بعدها الاجتماعي كمؤثر، ومتأثر سواءً على مستوى البنية الاجتماعية أو على وظيفتها، في محاولة منّا اعتباره متغيرا تابعاً ليس في وجوده كظاهرة، بل تابع يتأثر بالبنية الاجتماعية الموجودة فيها؛ سواءً نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وهذا ما جعلنا نقف على سؤال جوهري: كيف تتأثر أسرة الطفل التوحدي بهذه البنية الاجتماعية؟

تقول جوليا باسكون في مقالها "الأيدي الهادئة": "عندما كنت طفلة صغيرة، كنت مصابة بالتوحد، وعندما تكون متوحداً لا ينبغي أي يساء إليك ولكن ينبغي علاجك برفق"[2].

إنّ المسألة العلاجية مرتبطة كلّ الارتباط بالبنية الاجتماعية التي يعيش فيها الطفل المتوحد بدأً بالأسرة، فهي البنية التي تحتضنه في بداياته مع المرض، وهي المسؤولة بنسبة كبيرة جدًّا في ما يكون عليه مستقبلاً الطفل التوحدي، وهذا ما جعلنا نقف على مفهومين يتمثلان في مسألة مفهوم القبول ومفهوم الاقتناع.

1.2 القبول:

لقد توصلنا إلى إخراج هذا المفهوم تبعاً للملاحظة اليومية لبعض الحالات الأسرية التي تعكس الكثير من السلوكات والممارسات التي تخلّفها مجموعة من العواطف والأحاسيس والوقائع الوجدانية والتي يمكن لها أن تأخذ شكلين:

1.1.2 قبول نابع من التضامن العاطفي: وهو قبول نابع من الروابط الأبوية (الأب والأم)، الدموية بامتياز تحت مسميات شائعة "الضنى، الكبدة" بمعنى الابن أو البنت، وهو قبول يحمل مؤشرات الشفقة، العاطفة، الحشمة والنرجسية.

2.1.2 قبول منبعه ديني روحي: يرتكز على الاستسلام والتسليم لمشيئة الخالق، وهو قبول الإنسان المسلم بالقدر خيره وشرّه، وهذا ما يجعله يقبل بطفل التوحد من أجل ثواب أخروي في عملية التقرب للخالق بهذا التقبل (تقديم قربان).

2.2 الاقتناع:

وهو بدوره قد يكون يتقاطع مع القبول العاطفي والديني في كثير من تجليّاته، إلاّ أنّه يتجاوز المفهومين السابقين على أنّه يمتاز بكثير من الوعي والدراية العلمية والعملية، والقناعة الإنسانية التي تجعله يظهر في صورة تقبّل عقلاني كحق شرعي تحكمه القيم الاجتماعية ويحكمه المشرّع القانوني اتجاه هذه الفئة من المجتمع.

إنّ الخوض في البنية الثقافية الجزائرية تستدعي تحليلا خلدونيا[3]، يساعد على تفكيك هذه البنية باعتبارها ثقافة تقترب في مضمونها وتجليّاتها إلى مفهوم القبيلة وما تحمله من مكونات ثقافية تنجذب إلى الإنسان العربي الذي يعتز بأصله ويحاول دوما الافتخار، سواءً بمكونه الأصلي وهو العروبة أو مكوّنه الثقافي الانتساب، فالنسب والنسل في المكون الثقافي العربي يشكّل قيمة رمزية قوية تُبنى فوقها كل القيم الأخرى[4]، وهذا ما جعلنا نقف حول مسألة المكون الثقافي لما له من قدرة على فهم أطفال التوحد داخل هذا المكوّن.

إنّ نعرة الإنسان الجزائري التي تتجلى في مسألة (النرجسية، النيف، الكبرياء) محدّد قوي يخيف الأسر الجزائرية ويجعلها مرهقة اجتماعيا، لأنّ المسألة مرتبطة بالمكانة الاجتماعية، والاعتراف الاجتماعي، باعتبار أنّ المجتمع الجزائري لا يعترف إلاّ بالأسوياء (كتمثلات اجتماعية وليس واقع)، هذه السلطة الاجتماعية تجعل من الأسر الجزائرية تجد

صعوبات كبيرة أوّلا في تقبل الطفل التوحدي، والاعتراف به ثانيا لأنّ الملاحظة الميدانية لحالات التوحد داخل المدرسة أثبتت أنّ الأولياء يحاولون إدماج أطفالهم التوحديين مع أقرانهم الأسوياء داخل المدرسة بأيّ طرق ممكنة حتى لا يطعنوهم في نرجسيتهم وكبريائهم، هذه البنية التي تتميز بنظام دفاعي قوي تقاوم الاستثناء حتى في المسائل المرضية أو الخَلقية.

هذا الواقع غير جاهز بنسبة كبيرة لتقبل أطفال التوحد أوّلا كحق في الوجود، وثانياً التكفل بهم، هذا المحدد الثقافي يقابله محدّد آخر يتجلى في المحدّد التشريعي أو المشرّع القانوني الذي لا يزال متغافلا عن هذه الفئة من أجل إعطائها حقّها الطبيعي والاصطناعي والذي يتجلى في المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلى غير ذلك، وفي المقابل نجد جمعيات اجتماعية تقوم بوظائف لا زالت مصنفة ضمن حلقة الإلهاء وتضييع الوقت في نشاطات بدائية غير ممنهجة وغير مدروسة تحمل أهداف إنسانية بالدرجة الأولى، وأهداف براغماتية بالدرجة الثانية.

3. مفهوم اضطراب التوحد لدى الأسرة الجزائرية ما بين الحقيقة والشائع

انطلاقا من عنوان مقالنا الذي نحن بصدد مناقشته والموسوم بـ: "مقاربة سوسيولوجية لاضطراب التوحد في بعدها الاجتماعي والثقافي"، فإننا قد نختلف كثيرا في الرؤى والزوايا التي يمكن لكلّ تخصص أن ينظر ويعالج بها واقع هذا الاضطراب، إلاّ أنّنا كمختصين في حقل علم الاجتماع قد نتفق مع زملائنا في باقي التخصصات حول نقطة انطلاق علمية ممكن أن تجعلنا وإيّاهم على نفس المسافة من حقيقة الموضوع، ألا وهي أنّ كشف حقيقة أي موضوع وإماطة اللثام عن خباياه إنّما يرتبط أساسا بتحديد مفهومه العلمي أوّلا بأوّل في ميدانه الأم؛ ومن ثم جرّه لمختلف التخصصات كلّ في ميدان تخصصه وصهره في القالب المراد دراسته، وعليه فإنّنا لم نتوصل إلى العنصر أعلاه المتمثل في مفارقة مفهوم طيف

التوحد لدى الأسرة الجزائرية ما بين الحقيقة والشائع إلاّ عندما لمسنا ذلك الإبهام والغموض الذي يشوب مفهوم الاضطراب في ظلّ سكوت وتعتيم ممارسين داخل الأسرة الجزائرية عن واقع مرض أبنائها بقصد أو من دون قصد مفهومه يشغله فراغ، اتسعت هُوَّتُه في تعامله مع حقيقة التوحد، وعليه فقد يظهر جليا أنّ الشائع قد احتل مساحات الحقيقة فالأسرة الجزائرية لا زالت لم تحدد صورة واضحة المعالم عن هذا الاضطراب غير تلك الصورة النمطية المتوارثة لدى ثقافة المجتمع العربي حول الطفل المعاق الذي أَلصقت به صور الفرد غير السوي وهو لا محالة استمرار لترجيح الفهم الشائع للإعاقة أو الاضطراب على حساب الحقيقة العلمية والفهم الصحيح لواقع الاضطراب، قد يكون قصديا المبتغى منه التعتيم على الحقيقة في صورة لا تُظهر الأسرة المعنية بالاضطراب معزولة؛ يشار إليها بالإصبع أو غير مقصود لغياب آليات حقيقية من طرف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني كان من المفروض دورها التوعية والتحسيس ومرافقة الأسر والأخذ بيدها نحو فهم واقعي علمي يسمي الأشياء بمسمياتها يكلفه احتضان مجتمعي وحماية قانونية.

ممّا سبق فإنّنا سنقف على هذا الاختلال في الفهم لدى أسر الأطفال التوحديين في كثير من الوقائع الاجتماعية لعلّ أكثرها شيوعاً وظهورها للعيان ذلك الصدام ما بين أسر الأطفال التوحديين والمدرسة الذي تتكرر صوره في كل دخول مدرسي أثناء تسجيل الملتحقون الجدد بالمدرسة حين نقف على إلحاح وإصرار شديدين من طرف هؤلاء الأولياء على تسجيل أبنائهم ضمن الأقسام العادية بوعي أو دون وعي؛ ضاربين القوانين عرض الحائط وغير آبهين بالفروقات الفردية وخصوصية وضع أبنائهم الصحي وما قد ينعكس على وضعيتهم البيداغوجية والتعليمية، فهم يبذلون قصار جهدهم من أجل إقناع إدارة المدرسة بتسجيل أبنائهم التوحديين رفقة التلاميذ العاديين أو الأسوياء في نفس القسم وأنّ خصوصية أو اختلاف ابنهم لا يعدو أن يكون مجرد اضطرابات عابرة، يحدث هذا بتواطؤ مع الإدارة

التي هي الأخرى التي تتعامل مع الموضوع بنوع من التساهل وممارسات شعبوية تقترب إلى المعالجة الاجتماعية العاطفية أكثر منها للتعامل التقني العلمي العقلاني للموضوع[5]، وهو عامل آخر يدفع بدوره لاستمرار الفهم المميع لاضطراب التوحد لدى الأسرة الجزائرية وكأنّه أفيون ينسيها آلامها أكثر منه بلسم ودواء يشفي جراحها.

إنّ غياب آليات واضحة المعالم من طرف الهيئات المعنية تأخذ على عاتقها تقديم اضطراب التوحد كحقيقة صحية وكواقع موجود يدحض كلّ الإشاعات التي ألصقت لدى ثقافة الأسر والمجتمع عن مفهوم هذا الاضطراب سيدعم ويغذي الشائع لا محالة، واستمرار ممارسات تتعامل مع الاضطراب بتمثلات لا صحّة لها من الواقع.

4. موضوع طيف التوحد أي معالجة لأي اضطراب ما بين الحق الشرعي والهبة الاجتماعية:

تبعاً لتساؤلات قد طرحناها سابقا حول مسألة الرعاية والاهتمام بالأطفال ذوي التوحد من طرف أسرهم أو ما تعلق بمعالجة الموضوع برمته من طرف الهيئات ومؤسسات الدولة المعنية، فإنّ المسألة تكتسي التباسا يشعرنا كملاحظين للواقع الاجتماعي لهذا الاضطراب بالحيرة ما بين ما هو رعاية واهتمام نابع من حقّ شرعي للطفل التوحدي، تضمنه اللوائح والقوانين وهبة اجتماعية تخفي تحت غطائها الكثير من الصفقات والمقايضات المربحة بين أسرة الطفل التوحدي والدولة، الخاسر فيها الوحيد هي فئة التوحديين.

كملاحظين لهذا الوضع فإن صورة الواقع القائم تريد أن تقول أنّ الوضع بخير ولا وجود لأي مشكل (Tous va bien) ويبقى الألم حبيس الحجرات المغلقة تكبته أنفس الآباء والأمهات وأرقاما إحصائية مبتورة تفبرك الحقيقة لدى الوزارات والهيئات، قد يقول قائل لماذا هذا السكوت المؤلم والحقيقة تقول أنّ الوضع قد احتله زيف أو وهم استبدل واقع هذا الاضطراب لسان حاله يقول أنّ لا الأسرة مستعدة للتصريح بالألم الذي يختلجها ولا الهيئات

المعنية تملك الشجاعة للاعتراف بفشلها الذريع في احتواء الوضع ومعالجته بطريقة عقلانية تنظر إلى أفراد هاته الفئة كقوى اجتماعية لها الحق الشرعي كل الحق في الرعاية والاهتمام والتأسيس لأرضية خصبة من أجل دمجها اجتماعيا والاستثمار فيما كقوى فاعلة مستقبلاً، وعليه فإنّ الواقع أفضى إلى اتفاق ضمني غير مصرّح به من الطرفين (أي الأسر والدولة) إلى إبرام اتفاق تبادلي فحواه أنّ الدولة مستمرة في معالجة موضوع الاضطراب في صورة الهبة الاجتماعية باستمرارها في دمج أطفال هاته الفئة وقبولهم ضمن الأطفال العاديين والأسوياء.[6]

ولا يعدو اهتمامها بهم إلاّ في تلك الهبات والتظاهرات الشعبوية التي مهمّتها توزيع الهدايا والريوع، في المقابل فإنّ الأسرة تستمر في السكوت وكبت آلامها وآلام أبنائها التوحديين بلمسها الوحيد تحقيق إشباع مضمونه أنّها تتقي أحكام وأقاويل المجتمع الذي يجرح نرجسيتها ويصيب العائلة والنّظام القبلي في كبريائه.

5. خاتمة:

لقد حاولنا الاقتراب من موضوع التوحد عند الأطفال من زاوية البنية الإجتماعية والثقافية الموجود فيها، وحاولنا أن نتقيد بثلاث عناصر رأينا فيها الأقرب إلى فهم هذا الموضوع الملغم، باعتبار الطفل كائن اجتماعي من يوم ولادته، فهو يُظهر اهتماما بالآخرين في البيئة التي تحيط به، ويرتبط الطفل بمن يقوم برعايته واكتساب الطفل للسلوك الإجتماعي[7]، أمّا الطفل التوحدي فهو عكس الطفل السوّي تماما، فهو ليس طفلا اجتماعيا وليس لديه اهتماما بما يحيط به، ممّا يجعل الأسرة والمجتمع مُلزمين على صناعة وابتكار آليات وأدوات سواء في مستواها الإجتماعي أو في مستواها التقني من أجل تقبل هذه الفئة بصورة عقلانية تستوفي جميع شروطها الإنسانية، وثانيا محاولة ادماجهم في المجالات الإجتماعية، الثقافية والتعليمية... إلخ.

إنّ الراهن يتكلم ويقول أنّ لا وجود لإنسان خارج المؤسسة أو بدون انتماء مؤسساتي، فالمؤسسة هي الكفيل أو المخلص لأيّ مجتمع إنساني تتجلى في تمظهرات التحضر والعيش المنظم والتخصص في المجالات، ممّا يستلزم تسليط الضوء على هذه الفئة في بُعدها المؤسساتي والاعتراف بها قانونيا، حتى لا تبقى في مناطق الظل ومختفية تحت رحمة الهبة والعاطفة.

5. قائمة المراجع:

[1] سوسن شاكر مجيد، التوحد: أسبابه – خصائصه – تشخيصه – علاجه، عمان، ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 23.

[2] بوشمر زهرة نوال، ثقافة الطفل التوحدي– مقاربة بين الأسرة والمجتمع، مجلة أنثروبولوجية الأديان، مج13، العدد 1، 2007، ص 312

[3] محمد عابد الجابري، العصبية والدولة – معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، ط6، 1994، ص 169.

[4] محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي – دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، ط1، 2001، ص 210.

[5] Lahouari Addi, L'impasse du populisme: l'Algérie, collectivité politique et état en construction, Algérie, Entreprise nationale du livre, 1990 , p 166.

[6]Marcel Mauss, Essai sur le don, présenté par : Florence Weber, Paris, Presses Universitaires De France, 2012, p 30.

[7] أسامة فاروق مصطفى، السيد كامل الشربيني، سمات التوحد، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2011، ص 137.